صحافة القطاع المكتوب الخاص في الجزائر 1990-2009
النشأة والتطور

أ/ فاتح لعقاب
جامعة الجزائر دالي إبراهيم

مقدمة:

عرفت الصحافة الجزائرية المكتوبة الخاصة أو المستقلة مراحل تاريخية حاسمة منذ بداية نشأتها سنة 1990 بفعل تعليمات رئيس الحكومة آنذاك مولود حمروش التي انطلقت فعلاً بعد صدور المنشور رقم 04 بتاريخ 19 مارس 1990، إذ نص هذا المنشور على ترك الأمر للصحفيين العاملين في المؤسسات الإعلامية العمومية للاختيار إما البقاء في القطاع العمومي، أو تأسيس مؤسسات صحفية. بعدها تسارعت الأحداث في هذا الإطار بظهور أكثر من 54 عنوانا، تعدى بذلك عناوين القطاع العام.

وقد عبرت هذه الكثرة وهذا التنوع، عن إرادة الصحفيين الجزائريين للعمل على إضفاء الحيوية والحرية للممارسة الإعلامية، حيث قام الكثير منهم وفي إطار من المغامرة - لأن الانفتاح التشريعي والقانوني لم يواكب الانفتاح الفعلي في إطار الممارسة- بإنشاء صحف جديدة مستقلة بوسائلهم الخاصة، والتحق الآخرون بالصحف الحزبية لأداء مهام إعلامية وسياسية في آن واحد.

وهكذا أصبحت الساحة الإعلامية تعج بالعناوين الصحفية بمختلف اتجاهاتها، ولغاتها وأصبح لدى القارئ الجزائري، عدة اختيارات، حيث إن هذا التنوع أدى بدوره إلى التنوع في الأخبار والمقالات سواء كانت اقتصادية، سياسية، رياضية، ثقافية وتنوعت القيم الخبرية، كما تحررت الصحافة المستقلة من ضغوطات الخطاب الأحادي الرسمي الذي يركز فقط على الأحداث الرسمية الإيجابية ويتغاضى عن الأحداث السلبية والمثيرة السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الأحداث.

وعلى هذا الأساس فإن إشكالية المحاضرة تنصب على السؤال الجوهري التالي: كيف نشأت الصحافة الجزائرية المكتوبة المستقلة؟ وكيف كانت العلاقة بينها وبين السلطة

السياسية والرأي العام؟ وماهي أهم المراحل التي مرت بها؟ وما هي الإيجابيات والسلبيات التي انبثقت عن الصحافة المستقلة خصوصا في المرحلة الراهنة؟

تميزت الأوضاع الإعلامية في الجزائر خلال فترة ما قبل التعددية السياسية وبالضبط منذ أن تقلد الشاذلي بن جديد رئاسة الجمهورية سنة 1979، بمحاولة النظام الجزائري ضبط العملية الإعلامية وتقنينها لجعلها في خدمة أيديولوجية الدولة كما نص على ذلك قانون الإعلام لسنة 1982 وهو أول قانون ينظم مهنة الصحافة في الجزائر، حيث جاء في المادة الثانية منه أن حرية الصحافة مضمونة في إطار مبادئ إيديولوجية الدولة.

كما يسجل في هذا الإطار أن الفترة مابين 1979 و1990 تميزت ببعض الأحداث واتخاذ عدة قرارات اعتبرت الأولى من نوعها في الجزائر مثل: لائحة الإعلام الصادرة عن مؤتمر جبهة التحرير الوطني لسنة 1979، قانون الإعلام لسنة 1982، قرار السياسة الإعلامية، إعادة هيكلة المؤسسات الإعلامية، ثم قانون الإعلام الجديد لسنة 1990 الذي كرس ولأول مرة مبدأ التعددية الإعلامية بصفة قانونية.

غير أن تطبيق هذه السياسة الإعلامية ميدانيا، لم تكن نتائجه في مستوى الطموحات المنشودة، وهو ما كان يشير إلى إعادة الهيكلة لعدد من المؤسسات الإعلامية، وإصدار مجموعة من الأطر النظرية المرجعية.

ويرجع أغلب المحللين الأكاديميين والإعلاميين عدم نجاح الإعلام الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية التحرير الإعلامي سنة 1990 إلى تبعية قطاع الإعلام مطلقا للسلطة السياسية، لأنه كان مطلوبا من وسائل الإعلام أن تنقل خطط التنمية وأهدافها إلى الجمهور لاستيعابها والتعرف عليها وعلى أهدافها، لكن دون محاولة إشراك هذا الجمهور في الحوار وإبداء الرأي والنقد، باستثناء حالة واحدة وهي بمناسبة مناقشة الميثاق الوطني الجزائري سنة 1976.

1- مرحلة ما قبل التعددية الإعلامية:

على الرغم من أن السلطة الجزائرية تعاملت مع وسائل الإعلام الجماهيرية من صحافة مكتوبة إلى الصحافة السمعية البصرية من 1962 إلى 1990 وفقا للنظرة السياسية الرسمية الحكومية وأيديولوجية الدولة وأهدافها الاشتراكية المحددة في الدساتير إلا أنه يمكن تقسيم تلك المرحلة من 1962 إلى 1965 في ظل نظام حكم الرئيس الأسبق أحمد بن بلة حيث سعت إلى سد الفراغ الذي تركه الاستعمار الفرنسي، ثم من سنة 1965 إلى 1979 في فترة حكم الرئيس هواري

بومدين في إطار خدمة أيديولوجية الدولة الاشتراكية وأهدافها التنموية ولم يخرج النقاش ضمن الأحادية الحزبية التي أدت الى ظهور إعلام أحادي رسمي تجنيدي غير نقدي.

وكانت فترة 1979 إلى 1990 ثرية من خلال لائحة الإعلام لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1979 حيث مثل هذا المؤتمر الخطوة الأولى في المرحلة الانتقالية، التي مكنت الشاذلي بن جديد من تولي قيادة النظام السياسي الجديد في الجزائر وفق الإجراءات القانونية المنصوص عليها في دستور سنة 1976.

ويلاحظ عن هذه اللائحة عند النظر إليها في إطار المقارنة بالسياق التاريخي، أنها تعد الوثيقة الوحيدة الرسمية من نوعها منذ 1956 لأنها احتوت على محددات أساسية لإشكالية تطوير الممارسة الإعلامية في الجزائر، بحيث تضمنت العديد من المفاهيم المطروحة في الممارسة الإعلامية مثل الحق في الوصول إلى مصادر المعلومات، تحديد العلاقة بين الصحفي والسلطة العامة والمواطن، الحقوق المادية والمعنوية والاجتماعية للصحفي، حق الرد، الحق في الإعلام، تكريس مبدإ الملكية الجماعية، وتوسيع النطاق الجغرافي للتغطية الإعلامية خاصة الإذاعة والتلفزة.

وقد كانت الميزة السياسية واضحة في اللائحة التي أكدت على وحدة الفكر والتوجيه في إطار الإيديولوجية الرسمية السائدة آنذاك وهي الاشتراكية.

كما ظهر لأول مرة قانون الإعلام سنة 1982 الذي امتاز بكونه أول تشريع رسمي صادر عن السلطة التنفيذية اعتمد من طرف المجلس الشعبي الوطني الذي ناقشه بتاريخ 25 أغسطس 1981، وبعد مناقشات مطولة لضبط المحتوى النهائي لهذا المشروع صدر قانون الإعلام في صورته الرسمية بتاريخ 6 فبراير 1982.

كانت ميزة القانون أن معظم مواده تغلب عليها صفة القاعدة القانونية الآمرة، وكان ذلك له الأثر الواضح في عدم النص على ضمانات كافية وكفيلة بتحقيق التوازن في هذا القانون بين حرية ممارسة مهنة الصحافة وحق المواطن في الإعلام من جهة والمبادئ التي يقوم عليها النظام السياسي من جهة ثانية.

وتبعا لذلك فقد استأثر التوجه نحو ضمان حماية الأسس والركائز التي يقوم عليها النظام السياسي الحاكم، على واضعي هذا القانون، ويظهر أثره في شكل تغليب جانب الواجبات والممنوعات والعقوبات في نحو أكثر من 50 بالمائة من مواد هذا القانون. مثلا اعتبر

حق النقد لرئيس الجمهورية ومؤسسات النظام السياسي الحاكم، من الجرائم التعبيرية التي يعاقب عليها القانون، كما أسندت مهمة مديري أجهزة الإعلام إلى مناضلين في حزب جبهة التحرير الوطني طبقا للشروط المنصوص عليها في القانون الأساسي للحزب من خلال المادة 120 التي تؤكد على ضرورة إسناد المؤسسات الاقتصادية الهامة إلى مناضلين في حزب جبهة التحرير الوطني. [1]

2- مرحلة ما بعد التعددية السياسية وأسباب ظهور الصحافة المكتوبة المستقلة:

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى مرحلتين الأولى من 1989 إلى نهاية 1990 أين عرفت نموا كبيرا من حيث عدد اليوميات ونقد كبير للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أما المرحلة الثانية فتختصر من سنة 1991 إلى 1999 حيث عانت من الوضع الأمني وعلاقة مضطربة مع النظام السياسي، في حين تبدأ المرحلة الثالثة من 1999 إلى يومنا هذا، اتسمت بنوع من العلاقة المرنة والهدوء النسبي رغم استمرار التعامل بطريقة محاكمة الصحفيين المتهمين بالقذف والشتم والسب.

كما أن مصطلح الصحافة المستقلة يطرح عدة إشكاليات نظرية وعملية ورغم ذلك فإننا سنستخدم صفة الاستقلالية أو المستقلة بشيء من التحفظ إذ نؤيد ما جاء في إعلان "ويندهوك" بخصوص مفهوم الصحافة المستقلة: (نقصد بعبارة صحافة مستقلة قيام صحافة مستقلة عن السيطرة الحكومية أو السياسية أو الاقتصادية، أو عن سيطرة المواد والبنية الأساسية اللازمة لإنتاج ونشر الصحف والمجلات والدوريات).

من المؤكد أن وجود صحافة مستقلة بالمعنى النظري للطرح، يعني وجود حرية التعبير والحق في إخبار المواطنين بالمعلومات غير تلك التي تقدمها له السلطة عن طريق وسائلها الإعلامية، ولا يعني هذا أن الصحافة المستقلة يجب أن تعمل في حرية مطلقة لأداء هذه المهمة، وعليه فإن النقاش هنا يطرح فكرة الحرية والاستقلالية كميدانين مختلفين وإلى حد ما متناقضين، معنى ذلك أن مفهوم الحرية يختلف من طرحه الفلسفي إلى طرحه الإعلامي، بمعنى آخر، أن حرية الصحافة واستقلالها لا يجب أن يكون على أساس الحرية المطلقة في تناول المواضيع وتقديمها للمواطنين، فقد أثبتت الدراسات الإعلامية والتجارب التي قامت على

---

[1] أنظر قانون الإعلام لسنة 1982.

هذا المبدأ (الحرية)، أن العلاقة بين الحاكم والمحكوم تكون في الأغلب الأعم متذبذبة وقد تخلق مشكل اختيار القضايا والكيفية التي يجب توجيه الرأي العام لها.

لم يكن ظهور الصحافة المستقلة في الجزائر من خلفية معرفة الرأي العام الجزائري ومكوّناته وصفاته، ولا من خلفية عملية تحدد النسق الذي يمكن أن تبنى عليه الصحافة المستقلة، ولا حتى من تجارب سابقة في ميدان الممارسة الإعلامية الطويلة، لكن بدايتها كانت نتاج نزعة أقل ما يمكن أن نقول عنها، أنها مفاجأة لأنها كانت مباشرة بعد أكتوبر 1988 وبالضبط بعد صدور دستور فيفري 1989 الذي نص على التعددية الحزبية كمبدأ من المبادئ السياسية، والتعددية الإعلامية كمبدأ إعلامي يجسد الاتجاه الديمقراطي، هذا الأخير الذي لم يمكّن الصحافة الجزائرية من تكوين سلطة مقابل السلطة السياسية.

وحتى نسير في وصف وضعية الصحافة المستقلة، نغامر باستعمال هذا المصطلح من حيث الشكل الذي أخذت وتأخذه هذه الأخيرة في إطار التعددية الإعلامية التي انطلقت فعلاً بعد صدور المنشور رقم 04 عن رئيس الحكومة الأسبق مولود حمروش بتاريخ 19 مارس 1990[2]، إذ نص هذا المنشور على ترك الأمر للصحفيين العاملين في المؤسسات الإعلامية العمومية للاختيار إما البقاء في القطاع العمومي، أو تأسيس مؤسسات صحفية، بعدها تسارعت الأحداث في هذا الإطار بظهور أكثر من 54 عنوان تعدى بذلك عناوين القطاع العام.

وقد عبرت هذه الكثرة وهذا التنوع، عن إرادة الصحفيين الجزائريين للعمل على إضفاء الحيوية والحرية للممارسة الإعلامية، حيث قام الكثير منهم وفي إطار من المغامرة - لأن الانفتاح التشريعي والقانوني لم يواكب الانفتاح الفعلي في إطار الممارسة - بإنشاء صحف جديدة مستقلة بوسائلهم الخاصة، والتحق الآخرون بالصحف الحزبية لأداء مهام إعلامية وسياسية في آن واحد.

في نفس المدة وتحت سلطة رئيس الحكومة السابق مولود حمروش دائماً سنة 1990، تم إلغاء وزارة الاتصال، التي كانت تعد وصية على قطاع لا ترى أنه وصل إلى النضج الذي يسمح له بإدارة شؤونه.

---

[2] رئيس الحكومة، منشور رقم 04 تنفيذ قرارات مجلس الوزراء ليوم 13 فيفري 1990، نظام الممارسة الخاص بالصحفيين العاملين بالقطاع العام، الجزائر الأمانة العامة للحكومة، 1990.

وهكذا أصبحت الساحة الإعلامية تعج بالعناوين الصحفية بمختلف اتجاهاتها، ولغاتها وأصبح لدى القارئ الجزائري، عدة اختيارات، حيث أن هذا التنوع أدى بدوره إلى التنوع في الأخبار والمقالات سواء كانت اقتصادية، سياسية، رياضية، ثقافية وتنوعت القيم الخبرية، كما تحررت الصحافة المستقلة من ضغوطات الخطاب الأحادي الرسمي الذي يركز فقط على الأحداث الرسمية الإيجابية ويتغاضى عن الأحداث السلبية والمثيرة السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الأحداث.

يقول الدكتور يوسف تمار في رسالة دكتوراه غير منشورة المعنونة بـ " نظرية وضع الأجندة، دراسة نقدية على ضوء الحقائق الاجتماعية والثقافية والإعلامية في المجتمع الجزائري " والصادرة سنة 2005 م عن قسم علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر. [3]

لم يكن ظهور الصحافة المستقلة، إلا بعد عدة عراقيل وعلى عدة أصعدة، منها على سبيل الحصر:

- عدم استعداد النظام السياسي لمواجهة قوى يعتبرها في الكثير من الأحيان، تهديداً لاستقراره بل حتى في وجوده.

- الخوف من المجهول، بمعنى أنه من الصعب التنبؤ بطبيعة عمل هذه الصحافة المستقلة في إطار حركة التفاعل بين النظام السياسي والحركة الصحفية بصفة عامة، وبين الاتجاهات السياسية التي ترسمها بعض القوى على الساحة.

- اقتناع صناع القرار في السلطة السياسية، بأن الإعلام الموجه والذي ساد أكثر من 30 سنة، خلق نوع من الكبت الذي أدى بدوره إلى التعطش لقول الأشياء التي كانت بالأمس من المحرمات، وعليه فمن الممكن جداً أن تقتحم هذه الصحافة الطابوهات السياسية وتهدد بعض الأشخاص في الهرم السلطوي.

---

[3] يوسف تمار، نظرية وضع الأجندة، دراسة نقدية على ضوء الحقائق الاجتماعية والثقافية والإعلامية في المجتمع الجزائري " رسالة دكتوراه دولة صادرة سنة 2005 م عن قسم علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر ص 95- 105.

* الصحافة المكتوبة المستقلة في خضم التغيرات السياسية الجديدة:

لقد حظيت هذه المرحلة (انطلاقاً من سنة 1990) على غرار المراحل السابقة، بكتابات وتحاليل كثيرة جداً، سواءً داخل الوطن أو خارجه، وتعود هذه الكثرة لطبيعة هذه المرحلة وأهميتها، وملخص أسبابها حسب الدكتور يوسف تمار في نفس الرسالة الى مايلي:

- أن الأحداث التي جرت في بداية أكتوبر 1988، هي الأولى من نوعها من حيث المناطق التي جرت فيها والنتائج التي أسفرتها.

- أن دستور فيفري 1989، هو أول دستور جزائري منذ الاستقلال يعلن صراحة عن ضمان التعددية الحزبية والأنواع الأخرى من الانفتاح.

- في هذه المرحلة أيضاً، ظهرت أحزاب سياسية رسمية تمثل تيارات مختلفة وذلك للمرة الأولى أيضاً منذ الاستقلال.

وقد نتج عن هذه التغيرات، دخول الجزائر في فترة ميزتها عدة اضطرابات وتحولات عنيفة وعصيبة، يمكن أن نؤرخ لها بإقرار حالة الطوارئ في التاسع فيفري من سنة 1992، ولم تكن انعكاسات هذه الإجراءات على المستوى السياسي والأمني فقط، بل وعلى المستوى الإعلامي أيضاً، حيث تم إلغاء المجلس الأعلى للإعلام عن طريق قرار رئيس الحكومة بلعيد عبد السلام، وأصبح قطاع الصحافة المكتوبة عرضة لعدة مضايقات من عدة جهات، وما زاد هذا الوضع تأكيداً، هو عدم وجود ضمانات سياسية واقتصادية ومؤسساتية كفيلة بحماية الصحافة المكتوبة – على الأقل في بداية التسعينات – أو عدم وجود حماية تشريعية توفر لها الشروط الضرورية لاستقرارها وتطورها، هذا ما حرمها من لعب دورها الوسيط في الاتصال السياسي بين الحاكم والمحكوم.[4]

ومع بداية هذه المرحلة أيضاً، شهدت الجزائر ظهور حركات إرهابية وعمليات إجرامية منظمة كان لعملياتها آثار بالغة الخطورة على النفوس والممتلكات، وفي هذا الإطار حرمت الصحافة المكتوبة من لعب دورها في تناول هذه الظاهرة ومنعها من نشر أي خبر يتعلق بالوضع

[4] المرجع نفسه، ص 105.

الأمني دون الرجوع إلى السلطات[5]، وحتى هذا الرجوع كان مشروطاً بكيفية معالجة الأخبار الأمنية من قبل وسائل الإعلام الوطنية.

و لمتابعة احترام هذه الإجراءات من طرف وسائل الإعلام، خاصة الصحافة المكتوبة، عملت السلطات السياسية على إيجاد أنواع أخرى من الرقابة والتهديدات المالية على الصحفيين واعتقالهم، فكم من مرة صوُدرت صحيفة من المطابع وإعتقل صحفي لأنه تناول موضوع حساس يدخل في إطار المساس بأمن الدولة على حسب قانون الرقابة الذي تمثله لجان القراءة في مؤسسات الطباعة.

أما على مستوى الخطاب السياسي الرسمي، فلم يكن هذا الأخير واضحاً بما فيه الكفاية في تحديد المفاهيم ومواقع المؤسسات الإعلامية وضمان حرية التعبير وحرية العمل الصحفي وفق ما ينص عليه الدستور، بل ابعد من ذلك فقد صوُدرت هذه المبادئ باسم المصلحة العليا للوطن، والحفاظ على أمن الدولة. . وغيرها من المفاهيم التي بقيت مبهمة في الكثير من الأحيان، فقد أنتج الخطاب السياسي تلك المفاهيم حتى يستطيع محاصرة الوضع السائد، دون إضافة انتقادات الصحافة للطريقة - التي لم تكن ناجحة في معظم الأحوال - التي يواجه بها النظام ظاهرة الإرهاب، وليس هذه الظاهرة فقط، بل والوضع الاقتصادي والمزري، والسياسات الاقتصادية المتتالية التي لم تنفع جدوى.

3- تاريخ الصحافة المستقلة في الجزائر:

إن أحداث أكتوبر 1988 وما تلاها من التحولات السريعة أفرزت واقعا جديدا من ناحية الأحداث على الأقل، وتجسد ذلك في إطار تشريعي تأسيسي جديد يتمثل في دستور 23 فبراير 1989، الذي يختلف في إطاره العام عن مجموع الدساتير السابقة التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال حيث نص على ضرورة الانتقال إلى مرحلة من الحكم تتميز بالتعددية السياسية، وذلك في صيغة عامة ضمن المادة (40) التي تنص على حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي[6].

---

[5] أنظر القرار المشترك بين وزارة الثقافة والاتصال والجماعات المحلية المؤرخ في 07 جوان 1994.

[6] أنظر دستور 23 فبراير 1989م.

قطعت الصحافة المكتوبة في الجزائر عدة أشواط من التغيرات والتحولات، تركت بصماتها في كل مرحلة من تلك المراحل ومع ذلك فإننا " كباحثين "، لا يمكننا أن نرى في صيرورة تطور الصحافة المكتوبة في الجزائر، على أنها فترة طويلة انقضت ويمكن الحكم عليها من زاوية الأبعاد الحضارية (السياسية، الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية. .) التي كان يجب أن تكون عليها، لكن يمكن اعتبارها سلسلة من الأحداث عاشتها الصحافة المكتوبة ورسمت من خلالها ما يمكن أن نسميه بتاريخ الصحافة في الجزائر.

ومن هذا المنطلق، فإن الغرض من تحليلنا لتلك الصيرورة، هو محاولة استنتاج طبيعة العلاقة بين السلطة السياسية والصحافة المكتوبة والجمهور، والخلفية التي يمكن أن ننطلق منها، هي الخريطة التي تحدد تنظيم الصحافة المكتوبة.

وقد تطورت الصحافة اليومية من أربع يوميات سنة 1970 الى 80 يومية سنة 2009 وبلغ حجم السحب الإجمالي سنة 1970 نحو 169 ألف نسخة الى مليونين وسبعمائة ألف نسخة سنة 2009 تمثل صحافة القطاع الخاص (المستقل) نحو 80 بالمائة منها وتمثل كل من صحيفتي الشروق والخبر نحو 50 بالمائة من مجموع السحب، أما عدد الدوريات فقد انتقل من 2 أسبوعيات سنة 1970 الى 69 أسبوعية سنة 2009 أغلبها تنتمي للقطاع الخاص، وارتفع السحب من 75 ألف نسخة سنة 1970 الى 1490644 ألف نسخة سنة 2009*.

أ - التمهيد لمرحلة التعددية (1989- 1990): لقد شهد الوضع الإعلامي منعرجاً حاداً سواء من حيث ملكية وسائل الإعلام خاصة منها الجماهيرية، أو من حيث الممارسات، أو حتى من حيث الفلسفة التي تتحكم فيها، فقد جاء في المادة 36 من دستور الجمهورية الجزائرية أن " حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي، مضمونة للمواطن وأن حقوق المؤلف يحميها القانون ولا يجوز حجز أي مطبوع أو تسجيل أو أية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ والإعلام إلا بمقتضى أمر قضائي "، هذه المادة التي تُرجمت فيما بعد إلى سلسلة من التشريعات " الجديدة " المنظمة لقطاع الإعلام، ففي مارس 1990 صدر مرسوم رئاسي، يسمح بإنشاء صحافة مكتوبة خاصة، تعبر عن طموحات الرأي العام وتعمل على تقوية الدولة

* (أنظر جدول إحصائيات وزارة الاتصال بخصوص تطور الصحافة المكتوبة في الجزائر من سنة 1970 إلى سنة 2009 في أسفل الصفحة).

ومؤسساتها وتكون إلى حد ما ميدان للمراقبة السياسية، خاصة إذ علمنا أن هذه الفترة – نهاية 1989 وبداية 1991 – شهدت ظهور أكثر من 56 حزباً مختلفة الاتجاهات.

من هذا المنظور السياسي للأحداث الجزائرية ولدت الصحافة التعددية عقب صدور دستور فبراير 1989 الذي أقر بحرية التعبير والنشر وسمح للأحزاب بامتلاك صحف خاصة بها، وحتى للأشخاص الاعتباريين.

لقد تشكلت الخارطة الإعلامية في الجزائر فعليا بعد صدور قانون الإعلام لسنة 1990 الذي أقر التعددية الإعلامية، ومما زاد من تكاثر العناوين الإعلامية هو التعليمات الصادرة من طرف رئيس الحكومة السيد مولود حمروش خلال سنة 1990 في إطار تعليمات أصدرها والقاضية بالسماح للصحافيين في القطاع العام من الاستقالة من مناصبهم وتعويضهم بمبلغ مالي يساوي مقداره أجرة ثلاث سنوات يتوجب عليهم التكتل في إطار الانتماء الإيديولوجي بعدد يفوق ال15 صحفي ينشئون صحفا سميت فيما بعد صحف مستقلة، وأغلب الصحف الفاعلة حاليا والتي تسمى صحف مستقلة أو خاصة خرجت من صلب تعليمات رئيس الحكومة السيد/ مولود حمروش حيث أنشأ صحافيو القطاع العام المفرنس صحف مفرنسة مستقلة مثل " الوطن " وصحافيو القطاع العام المعرب صحف معربة مستقلة مثل صحيفة " الخبر".

كما أن أغلب الأكاديميين يعتبرون تعليمات رئيس الحكومة التي تحمل رقم أربعة والتي صدرت بتاريخ 1990/03/19 نقطة بداية عهد التعددية الإعلامية، لأنها لم تكتف بتسبيق مالي لمدة ثلاث سنوات بل أضافت إليها تزويدهم بإمكانيات تقنية ومادية مثل المقرات، القروض، التجهيز وغيرها من المساعدات.

ومن ثمة أصبح بالإمكان التمييز من حيث شكل الملكية والمضمون على الأقل بين قطاع الإعلام العام، الإعلام الحزبي (المعارضة) والإعلام المستقل (الخاص).

تميز قانون الإعلام لسنة 1990 الذي جاء بعد تعليمات رئيس الحكومة في3 أبريل 1990م، بأنه أقر لأول مرة منذ الاستقلال حرية الإعلام والتعددية الإعلامية والسماح للقطاع الخاص بالوجود في هذا المجال.

كما تميز بإعادة بعث " المجلس الأعلى للإعلام" حيث جعلت منه المادة 59 بديلا لوزارة الإعلام، وكان مطلب الكثير من الصحفيين والأكاديميين هو إعادة بعث هذا المجلس في

مناقشات الصحفيين مع مؤسسات الدولة سنة 1998 م ولحد الآن لا زال العديد من الصحفيين والباحثين المهتمين بالمسألة الإعلامية يطالبون بإعادة إحياء عمل المجلس.

من جهة أخرى يذكر أن مجموعات صحافية كثيرة لم تحترم قانون الإعلام لسنة 1990 بسبب أنه يجبر الصحافيين الذين ينشئون صحفا خاصة ناطقة باللغة الفرنسية أن يتبعوا عملهم بإصدار صحيفة باللغة العربية وإن كانت أسبوعية، الا أن أغلبية الصحف الناطقة باللغة الفرنسية لم تطبق هذه القاعدة ماعدا يومية " الوطن " التي أصدرت أسبوعية سميت " الوقت" لم تعرف النور سوى سنتين.

صدر هذا القانون في 03 أفريل 1990 تماشيا مع الدستور الجديد للبلاد 1989 الذي فتح مجال التعددية السياسية طبقا للمادة 40 التي نصت على: "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي". والتي تضمنت منطقيا التعددية الإعلامية، لكن سبق القانون منشورا حكوميا بتاريخ 1990/03/19، جسد بداية التعددية والاستقلالية للصحافة.

وترك الخيار للصحفيين بين البقاء في المؤسسات الإعلامية القائمة- وهي مؤسسات الدولة- أو تأسيس مؤسسات صحفية مستقلة في شركات مساهمة، أو الالتحاق بصحف الجمعيات ذات الطابع السياسي- الأحزاب- وحدد أنواع الدوريات الممكن إصدارها على النحو الآتي:

-جرائد مستقلة ذات صدور دوري.

-مجلات ذات طابع علمي أو ثقافي.

-مجلات متخصصة مرتبطة بالنشاطات القطاعية للدولة.

أهم ما جاء في قانون الإعلام لعام 1990 ما نصت عليه المادة 02 " الحق في الإعلام يجسده حق المواطن في الاطلاع بكيفية كاملة وموضوعية على الوقائع والآراء التي تهم المجتمع على الصعيدين الوطني والدولي، وحق مشاركته في الإعلام بممارسة الحريات الأساسية في التفكير والرأي والتعبير طبقا للمواد 35- 39- 40 من الدستور". وفي المادة 3 تتحدث الوثيقة عن حرية ممارسة الحق في الإعلام " يمارس الحق في الإعلام بحرية مع احترام كرامة الشخصية الإنسانية. ومقتضيات السياسة الخارجية والدفاع الوطني". ووضحت المادة 04 وسائل ممارسة هذا الحق.

يمارس الحق في الإعلام خصوصا من خلال ما يأتي:

-عناوين الإعلام وأجهزة في القطاع العام.

-العناوين والأجهزة التي تمتلكها أو تنشئها الجمعيات ذات الطابع السياسي.

-العناوين والأجهزة التي ينشئها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الخاضعون للقانون الجزائري.

ويمارس من خلال أي سند كتابي أو إذاعي صوتي أو تلفزيوني.

وأكدت المادة 14 على حرية إصدار المطبوعات: " إصدار النشريات حر. . . " وهكذا شهدت فترة بداية التسعينيات انفجار غير مسبوق فيما يتعلق بالعناوين وطبيعتها وكذلك ملكيتها من يوميات وأسبوعيات وصحف مستقلة وصحف حزبية بلغت العشرات. كما شهدت هذه المرحلة انفجار الوضع السياسي والأمني في الجزائر، فكيف تعاملت الصحف مع هذا الواقع؟.

وقد اتسمت المرحلة الأولى من تجربة حرية الصحافة بما سمي بالتجاوزات الصحفية، الوضع الذي أدى إلى تشديد الرقابة الصحفية وإنشاء غرف متخصصة في جنح الصحافة على مستوى المحاكم في سنة 1991 للنظر في الشكاوى المرفوعة ضد الصحافيين، كما سجلت بعض المحاولات على مستوى المجلس الأعلى للإعلام قصد تنشيط لجنة أخلاقيات المهنة[7].

على ضوء ما تقدم وما سمح به الخطاب السياسي والإطار التشريعي الجديد للأعلام فقد فسح المجال أمام إصدار دوريات بمختلف أنواعها، وبذلك كان ميلاد أول يومية "مستقلة باللغة الفرنسية في شهر سبتمبر من سنة 1990، بعنوان " LE SOIR D'ALGERIE" مساء الجزائر ". أما أول يومية مستقلة باللغة العربية فتتمثل في جريدة " الخبر" وقد صدرت في شهر نوفمبر من سنة 1990. ونظرا لتكاثر العناوين الإعلامية وغياب المنافسة في القطاع السمعي البصري بسبب بقاء احتكار السلطة الجزائرية للتلفزيون، والإذاعات الثلاث، ووكالة الأنباء الجزائرية، تم طرح السؤال الجوهري حول مضمون الصحافة المستقلة التي أصبحت تعالج الكثير من القضايا التي عدت عند صحافة القطاع العام من المحرمات.

ب- **مرحلة 1991 – 1999م: الاضطراب والمواجهات:** خلال هذه الفترة عرفت الصحافة الجزائرية المكتوبة المستقلة بوجه خاص مرحلة اضطراب ومواجهات من جهة ضغط أمني

[7] أنظر قانون الإعلام الصادر خلال سنة 1990.

خانق ومن جهة ثانية قوانين ردعية سياسية، وفي هذه الفترة استفردت الصحافة الناطقة باللغة الفرنسية بحصة الأسد من سوق التوزيع والسحب حتى سنة 1999م، في حين فشلت الصحافة الأسبوعية الصادرة باللغتين الفرنسية والعربية بالإضافة الى الصحافة الحزبية التي لم يبق منها سوى أسبوعية المجاهد الأسبوعي التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني وأسبوعية النبأ التابعة لحركة مجتمع السلم.

كما شهدت الساحة الإعلامية بدورها نشوء عدة عناوين للصحافة المكتوبة، وصل مع نهاية 1999 إلى 250 نشرية بالعربية والفرنسية، تمثل اليوميات منها حصة الأسد ب 35 يومية باللغتين تسحب في مجملها ما يقارب مليون و200 ألف نسخة.

كما عرفت الصحافة المكتوبة المستقلة مرحلة صعبة باحتكار المال حيث أصبحت مداخيل الإشهار تضمنها الوكالة الوطنية للنشر والإشهار للصحف والتي تجبر المؤسسات العمومية على تمرير إعلاناتها عبر وكالة الإشهار العمومية قبل أن يتم توزيعها على الصحف. وهو قرار يرهن تسليم الإشهار العمومي لبعض الصحف المعارضة، فالكثير من الصحف اختفت لأسباب تجارية، وأخرى متعلقة بعقاب السلطة لها على خطها الافتتاحي حتى باتت الصحف التي فلتت من احتواء السلطة شديدة الحرص على توازنها المالي تجنبا للإفلاس والاختفاء نهائيا.

هذه المخاوف تُرجمة إلى إستراتيجية، شكلتها السلطة للحد من عمل الصحافة المكتوبة، وعلى عدة أصعدة منها **على الصعيد السياسي**: طُرحت مفاهيم جديدة على الصحافة المستقلة كحواجز مختلفة مثل مفهوم المساس بأمن الدولة، الإخلال بالنظام العام، فقد أُوقفت عدة صحف عن الصدور بتهمة أحد هذه المفاهيم، وبعضها الآخر حُكم عليه بعدم الصدور لفترة مع دفع غرامات مالية، هذه المفاهيم التي استعملت في عدة مناسبات سياسية أقل ما يمكن قوله أن استعمالها في معظم الأحيان كان فوقياً، الغرض منه إخضاع المعرضة " مهما كان شكلها " لنوع من توجيه المضمون للقضايا الثانوية، وإغفال القضايا الإستراتيجية الكبرى المتعلقة بطبيعة النظام وقضيت التداول على السلطة، وقد وصف تقرير 1999 حول وضعية الصحافة في الجزائر هذه الحالة " بأنها مبنية على هشاشة[8] مؤسسات الصحافة الواقعة بين مطرقة الديون الواجبة عليها إزاء المطابع وسندان غياب الإشهار "، هذا الوضع الذي زاد في

[8] الفيدرالية الدولية للصحفيين، تقرير سنة 1989 ص 7

اتساع الهوة بين السلطة والصحافة التي لم تكف عن " مضايقة " السلطة بالكشف عن أخطاءها والطابع " السلطوي " لمهامها، وأنها لم تتأقلم والطابع الديمقراطي في ممارسة الحكم، مما أدى في بعض الأحيان إلى أزمة في النظام باستقالة بعض الوزراء وعزل البعض الآخر، الشيء الذي لم يكن ليرضي بعض الأطرف في الحكم وبالتالي كان ردود الأفعال تتعدى القانون أو تستعمله للحد من تلك الهجمات.

ومن ناحية ثانية على مستوى حواجز **الطبع والتوزيع**: تُعتبر عملية الطبع أخر وأهم مرحلة في صيرورة إنجاز الجريدة، وعليها يتوقف مستقبلها، إذ أن عملية الطبع تحدد وجودها في السوق وتتحكم في عدد النسخ التي تُعرض للبيع. كما أنها (أي عملية الطبع) تحتاج إلى استثمار أموال ضخمة في الورق والآلات والحبر. إضافة إلى يد عاملة ذات خبرة وتجربة هذا مالا تستطيع القيام به الكثير من الصحف، وعليه تُعد قضية المطابع من الوسائل الأكثر استعمالاً من طرف السلطة السياسية لمراقبة الصحف المستقلة ومضمونها، إذ أن كل المطابع في تلك المرحلة (وعددها 04) كانت لا تزال حكراً للدولة وحدث الاستثناء مع مطبعة كل من صحيفتي " الخبر " و" الوطن "، علما أنه يوجد تشريع قانوني ينص على حرية إنشاء المطابع والشركات الخاصة بالتوزيع، فقد صرح رئيس الحكومة السيد أويحي في خطاب له لمجلس الأمة عام 1989: " من أراد إنشاء مطبعة فليفعل، إذ ليس هناك أي نص قانوني يمنعه، بل أكثر من ذلك فسوف يجد لدينا كل أشكال الإعانة، ومن أراد أن يساهم في شركة استيراد ورق الصحف، أو إنشاء مؤسسته الخاصة في ذلك، فليفعل[9]، ومن أراد أن ينشأ مؤسسة لتوزيع الصحف عبر كل القطر الوطني فليفعل. "، ورغم هذا التصريح الذي يعتبر الموقف الرسمي للسلطة، إلا أننا لم نلتمس أي ظهور لشركات خاصة في ميدان الطبع أو التوزيع فيما عدا تجربة " الخبر " و" الوطن "، لأن قيام هذه الأخير لا يرتبط فقط بوجود تشريع يسمح به، بل يجب البحث في كل العراقيل التي من شأنها أن تحول دون قيامها، وعلى رأسها عملية الاستيراد، وقضايا الجمارك وقوانين التجارة. وحتى شركات التوزيع آنذاك كانت ملك للدولة أيضاً، وعليه إلى جانب الوسائل السياسية، مارست السلطة، عن طريق هذين القطاعين، الضغط على الصحف دائماً للتقليل من حدة معارضتها، وتناول القضايا الأمنية من زاوية لم تكن لترضى أصحاب القرار.

---

[9] ملخص لخطاب السيد أحمد أويحي رئيس الحكومة لمجلس الأمة، في برقية لوكالة الأنباء الجزائرية، أفريل 1998.

لكن السلطة السياسية لم تكن وحدها السبب في ظهور مشاكل حادة في أوساط الصحافة المكتوبة، والإشارة هنا إلى طابع الاستقلالية التي من المفروض أن يطبع عمل هذه الصحف، فإذا كانت الاستقلالية مفهوم يعنى الاستقلالية الفكرية والسياسية والإيديولوجية بل والمالية أيضاً، فإن الصحف المستقلة في الجزائر لم تكن دائماً لتحترم هذه المبادئ، إذ أن بعضها يخدم مصالح فئة سياسية معينة، وبعضها الآخر اتجاه إيديولوجي معين رغم أنها تدعي الاستقلالية.[10]

وفي هذه المرحلة لوحظ مايلي:

1-تصاعد مقروئية الصحافة الناطقة باللغة العربية.

ذكرت وكالة الأنباء الجزائرية في تقرير لها صدر بتاريخ 8 فبراير 1998 أنه ابتداء من الشهور الثلاث الأولى من سنة 1997، احتلت يومية " الخبر" الناطقة باللغة العربية المرتبة الأولى من بين عناوين الصحافة اليومية الجزائرية حيث تسحب غالبا 200 ألف نسخة يوميا، ورغم هذا لا تتحصل إلا على نسبة لا تتجاوز 40 بالمائة من الإعلانات يوميا مقابل نسبة 60 بالمائة إعلانات في اليوميات المفرنسة، وزادت مقروئية الصحافة الصادرة باللغة العربية مع صحيفة الشروق اليومي التي بلغ سحبها سنة 2009 متوسط يصل الى 800 ألف نسخة، واستقرت صحيفة الخبر في حدود 500 ألف نسخة يوميا، مما يعني نسبة 50 بالمائة من السحب الإجمالي للصحف اليومية التي بلغت سنة 2009 نحو 2. 7 مليون نسخة مع قلة المرتجعات.

كما أوضح تقرير وكالة الأنباء أن الصحافة الجزائرية المكتوبة حققت تقدما كبيرا منذ سنة 1996 تاريخ تصاعد مشاكل الطباعة والورق وارتفاع سعر بيع الجرائد.

حيث أنه خلال الفترة المذكورة تم إصدار 82 عنوانا من الصحافة المكتوبة تصدر بصفة دورية وسحبت حوالي 775 ألف نسخة يوميا من بينها 648 ألف مخصصة لليوميات ال18 وحدها، فيما ارتفع هذا الرقم خلال الشهور الثلاث الأخيرة من سنة 1997 حيث بلغ سحب الجرائد يوميا 930 ألف نسخة من بينها 761 ألف نسخة بالنسبة لليوميات، وأضافت وكالة الأنباء الجزائرية أن حجم الإنتاج الحالي الذي يستقطب ثلاثة ملايين قارئ، بالإضافة إلى نوعيته أصبح يواكب حقائق السوق والطلب مع انخفاض تبذير الورق حيث لا يوجد

[10] يوسف تمار، مرجع سبق ذكره، ص 106

مرتجعات كبيرة، والتي لا تتعدى في مجملها نسبة 5 بالمائة، الأمر الذي يعني أن استقرار التطور الحاصل في الصحافة المكتوبة الخاصة.

كما أظهرت الإحصائيات أن سوق الإعلانات تمثل نسبة مداخيل أساسية للصحافة الجزائرية المكتوبة وأن الصحف التي تعتمد على المبيعات معرضة للزوال كما وقع للكثير من الأسبوعيات السياسية والحزبية. حيث تشير إلى أنه سجلت مداخيل تقدر ب 854 مليون دينار سنة 1997 مقابل 713 مليون دينار سنة 1996 و680 مليون دينار سنة 1995 و350 مليون دينار سنة 1994. ولكنها لم تشر إلى توزيع المداخيل بين الصحافة الناطقة باللغة العربية والصحافة الناطقة باللغة الفرنسية وإن كان الاحتمال الأكبر يتجه للصحافة الناطقة باللغة الفرنسية المستقلة على وجه الخصوص من خلال إعلانات القطاع الخاص الاقتصادي.

2-الصحافة المستقلة وصعوبة معالجة المعلومة الأمنية.

إن الحديث عن علاقة الصحافة المكتوبة بالسلطة السياسية، انطلاقاً من التسعينيات، يجرنا إلى تناولها من مضمون الخطاب السياسي الذي لم يكن واضحاً بما فيه الكفاية حول مبادئ حرية الصحافة وتعددها، وبقيت مبهمة مفتوحة لعدة تأويلات ويصعب على الملاحظ تحديدها من خلال الخطاب السياسي، والسياسة الإعلامية المتبعة، خاصة على مستوى الممارسة، وبقيت تعنى في شكلها العام، الحفاظ على مكسب حرية الصحافة.

وحتى وإن كان مضمون الخطاب السياسي الرسمي، من خلال هذه المفاهيم يؤكد على مبادئ حرية التعبير والتعددية الإعلامية..، إلا أنها لم تكن كافية لتحسين العلاقة بين السلطة السياسية والصحافة المكتوبة، وقد عبر النظام نفسه عن سوء هذه العلاقة، حيث جاء – على سبيل المثال – في المادة 426 أن الحكومة تسعى إلى تطهير وتطبيع العلاقة بين السلطة العمومية والصحافة الوطنية الخاصة، وليعتبر هذا عنصراً ضرورياً في الاتصال الوطني داخل المجتمع، حيث تشكل حرية التعبير حقاً أساسياً يرسخه الدستور وسيتم إعداد المساعدة والدعم لصالح الصحافة إعداداً واضحاً.

وقد ارجع المسؤولين في السلطة سوء علاقة الصحافة المكتوبة بالسلطة السياسية إلى غياب الاتصال بينهما، خاصة من زاوية السلطة السياسية التي كانت تنتج خطابين متناقضين أحدهما يهلل بحرية التعبير والتعددية الإعلامية والديمقراطية، والآخر يجعل لها قيود باسم المصلحة الوطنية، وبهذا وجدت الصحافة المكتوبة منذ نشأتها ضمن رهانات معتبرة وفي

وضعية حرجة، حيث كانت في بداية الطريق نحو تجسيد حرية التعبير من جهة، ووجود وضع سياسي غامض أثر على هذا التوجه تأثيراً سلبياً.

لكن الموضوعية في التحليل، تجعلنا نميل إلى، اعتبار الأشياء نسبية فيما يخص علاقة السلطة بالصحافة المكتوبة، لأن لا مؤشرات انفتاح السلطة تُرجمت إلى ضمانات جدية نهائية في ممارسة واحترام حرية التعبير، ولا عمل الصحافة المستقلة استطاع تجنب التجاوزات والانحرافات[11].

ومع تصاعد الأعمال الإرهابية منذ سنة 1992م، عرف المظهر السياسي للأزمة الجزائرية تراجع إلى الخلف ليترك مكانه للتسيير العسكري للوضعية الأمنية، فيما أصبحت المعلومات الأمنية مصدر قلق لحرية الصحافة الجزائرية.

وقد صدر منشور في يونيو من سنة 1994م شارك في التوقيع عليه كل من وزير الاتصال ووزير الداخلية، وجه الى جل مسئولي الصحف، يؤكد على الطابع الرسمي والمضبوط للمعالجة الإعلامية للأخبار الأمنية، حيث ضيق على الصحف نشر الأخبار الأمنية التي لا تصدر عن جهات رسمية في شكل تقارير صادرة من وزارة الداخلية.

كما حدد المنشور وكالة الأنباء الجزائرية كمصدر وحيد في الساحة الإعلامية التي يحق لها نشر الأخبار الأمنية، أما وسائل الإعلام الأخرى فلا يحق لها نشر سوى الأخبار التي تنشرها الوكالة الرسمية وبيانات خلية الاتصال لوزارة الداخلية.

لكن رغم الصرامة والعقوبات التي يمكن أن تلحق بالمخالفين للمنشور فإن الكثير من الصحف المستقلة لم تلتزم أو تحترم المنشور في عملها اليومي وبقيت تنشر أخبار عن الوضع الأمني غير صادرة عن جهات رسمية، في حين امتنعت صحف أخرى من نشر المعلومات الأمنية التي تستقيها من مصادرها الخاصة خوفا من العقوبات الجزائية.

3 -تطور أساليب الرقابة في ظل تدهور الوضع الأمني – 1994- 1999م.

تزايدت الإجراءات العقابية التي حددها منشور يونيو 1995م، والتي كانت تسمح بسجن صحفي أو تعليق صحيفة بأمر من وزارة الداخلية، تم تطبيقه بصيغ متعددة.

---

(11) Fédération international des journalistes ،Rapport 1998 sur la situation des médias et de la presse en Algérie. 1998 ،P 04.

لاحقا تم استبدال هذه الإجراءات بلجنة القراءة في عين المكان - المطابع - كانت مكلفة بقراءة جل التقارير والمقالات الصادرة في أي عدد من أي صحيفة وتقر بوقف السحب وتعليق الصحيفة متى شاءت.

وفي هذا الصدد كثرت التوقيفات والاعتقالات وتوقفت العديد من الصحف.

أما الصحف الضعيفة اقتصاديا فقد توقفت عن الصدور نهائيا لأن التوقيف لمرة واحدة كان يكلفها أموالا باهظة في ظل منافسة إعلامية قوية.

زيادة على ذلك فقد احتكرت الدولة المطابع وسوق الورق، وأضافت الإجراءات الأمنية، والمشاكل القضائية، كما خنقت السلطة عدة صحف عن طريق الوكالة الوطنية للإشهار المحتكرة بنسبة 90 بالمائة في السوق المحلية، فقد كانت تقدم وكالة الدولة الإعلانات حسب الخط الافتتاحي السياسي للصحيفة.

ج- مرحلة 2000 – 2009: الهدوء والنمو: يمكن القول أن العصر الذهبي للصحافة الجزائرية يمتد من سنة 2000 الى غاية 2009 من الناحيتين الكمية والنوعية حيث ارتفعت الصحف اليومية من 31 يومية سنة 2000 الى 43 يومية سنتي 2005 و2006 الى 52 يومية سنة 2007 و68 يومية سنة 2008 لتصل الى 80 يومية سنة 2009، كما ارتفع سحب الصحف من مليون و310 ألف نسخة سنة 2000 الى مليونين وسبعمائة ألف نسخة يوميا سنة 2009 وارتفعت الدوريات من 41 دورية سنة 2000 بسحب يصل الى 81 الف نسخة الى 69 دورية سنة 2009 بسحب يصل الى أكثر من مليون نسخة، مقابل تحسن نسبي للأوضاع المهنية للصحفيين، لكن خلال هذه الفترة تمكن بعض الناشرين مثل صحيفة " الوطن " و" الخبر " من التحول الى مؤسسات اقتصادية كبرى تخضع لمصلحة الضرائب الكبرى وتطورت المؤسسات الى حد تأسيس شركات للطباعة والتوزيع والنشر والإشهار والخدمات الدعائية، ورغم ذلك لا زالت العلاقة في بعض الأحيان تتوتر بسبب المتابعات القضائية ضد الصحافيين بتهم القذف والشتم والسب والتعدي على الحياة الخاصة للأفراد، أي أن المعركة انتقلت من علاقات متوترة بين السلطة والصحافة الى علاقة متوترة بين الصحافة والأفراد الذين يلجأون الى رفع الدعاوي القضائية خصوصا المنتمين للجماعات المحلية من المنتخبين.

كما يمكن القول أن الصحف في هذه المرحلة باتت تبحث عن التمويل عن طريق الإشهار المؤسساتي والتجاري أكثر مما تبحث عن المعلومة ورغم ارتفاع السحب والمقروئية عموما الا أن الصحف لا زالت تعتمد على مداخيل الإشهار من أجل ديمومتها واستمرارها في إطار المشهد الإعلامي.

خاتمة:

إن تاريخ الصحافة المستقلة لا يزال في مرحلة الفحص والتمحيص، بسبب تداخل عوامل سياسية وثقافية وأيديولوجية واقتصادية تحدد أهم المتغيرات المتحكمة فيه، كما أن استقرار وإزدهار الصحافة المستقلة المكتوبة هو من استقرار المؤسسات السياسية والاقتصادية الجزائرية ونموها بصفة مستدامة، مع الإشارة الى أن الصحافة المكتوبة المستقلة في الفترة الراهنة تعيش مرحلة من الإزدهار الكمي، في انتظار تطوير أدائها من الناحية النوعية ولن يتأتى هذا خارج مؤسسات الدولة وخارج النظام الاجتماعي والاقتصادي السائد في البلاد، وعليه نقترح فتح نقاش واسع بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات الإعلامية لدراسة ملفات أخلاقيات العمل الإعلامي وقانون إعلام جديد وقانون إشهار يحدد العلاقة بين جميع الأطراف، ويكون العنصر الأساسي هو الصحفي ووضعيته الاجتماعية.

مؤشرات الاتصال:

الدوريات / المؤشرات	2009	2008	2007	2006	2005	2000	1990	1980	1970
الصحافة المكتوبة									
عدد اليوميات	80	68	52	43	43	31	06	04	04
السحب الإجمالي لليوميات	2715979	2 321 070	1 697 225	1 376 950	1 424 832	1 310 645	650 000	367 000	169 000
عينة لـ 1000 ساكن	78	71	50	42	43	43	26	21	15

عدد الدوريات الأسبوعية	69	75	98	60	63	41	08	06	02
السحب الإجمالي للأسبوعيات	1490644	1499982	2 353 606	1 850 100	1 209 600	810000	555 000	365 677	75 000
المجلات									
عدد المجلات العامة	10	05	03	03	03	03	02	02	02
السحب الإجمالي للمجلات العامة	135048	35 000	20 000	20 000	20 000	15000	15 000	15 000	15 000
عدد المجلات المتخصصة	143	140	41	25	20	10	35	00	00
السحب الإجمالي للمجلات المتخصصة	511932	488146	271 500	400 000	310 000	150000	363 420	00	00